

تأسيس المشروعات الصغيرة:

مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

مصطلح المشروعات الصغيرة مصطلح واسع انتشر استخدامه مؤخراً، ويشمل هذا المصطلح الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو فى منشأة صغيرة تستخدم عدد معين من العمال ولا يقتصر هذا المصطلح على منشآت القطاع الخاص وملاكها وأصحاب الأعمال والمستخدمين ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسرية أو المنزلية. وتجمع الآراء على الأهمية المتعظمة للمشروعات الصغيرة فى الاقتصاد القومى سواء فى البلاد المتقدمة أو النامية خاصة فى ظل الاحتياج المتزايد لتوليد فرص العمل المنتجة . وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90% من إجمالي الشركات فى معظم اقتصاديات العالم، كما تسهم هذه المشروعات بحوالى 46% من الناتج المحلى العالمى، كما أنها توفر ما بين 80% - 40% من إجمالي فرص العمل، وتساهم بنسبة كبيرة فى الناتج المحلى للعديد من الدول ، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 85% ، 51% من اجمالى الناتج المحلى فى كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب) . (حسين عبد المطلب الأسرج ، ص4)

ويختلف تعريف ومفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى وفقاً لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل درجة التصنيع وطبيعة مكونات وعوامل الإنتاج الصناعي ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة ، والكثافة السكانية ، ومدى توفر القوى العاملة ودرجة تأهيلها ، والمستوى العام للأجور والدخل وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة المشروعات القائمة فيها . كما يختلف التعريف وفقاً للهدف منه ، وهل هو للأغراض الإحصائية أم للأغراض التمويلية أو لأية أغراض أخرى.

ففي حين يستند برنامج الأمم المتحدة للتنمية التجارية (الأونكتاد) في تعريفه للمشاريع الصغيرة بأنها تلك التي يعمل بها من 20 إلى 100 فرد، والمتوسطة تلك التي يعمل بها من 100 إلى 500 فرد، أيضاً قسم تصنيف هذه المشاريع إلى فئة الشركات الصغيرة وهي التي يعمل فيها 100 عامل فأقل، وفئة الشركات المتوسطة التي يعمل بها من 100 عامل وأقل من 1000 عامل) (منال محمد عباس، 2015، ص 284)

بينما أوضح (Bawor.1993) من خلال النظر إلى الأهمية الكبيرة التي تخلقها المشروعات الصغيرة في الاقتصاد، فهي تتسم بالاستجابة للتغيير والابتكار والتجديد وخلق فرص العمل الجديدة، وبالرغم من أن تسمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تختلف بحسب ظروف

كل دولة، إلا أنها عادة ما تشير إلى أعمال تمارس نشاطها من خلال شخصية معنوية أو طبيعية. وهناك من عرفها على أساس الموجودات الكلية أو حجم العمالة أو عدد المبيعات أو رأس المال). وعرفت أيضا بأنها تلك المشروعات التي تكون ملكيتها وتشغيلها بصورة مستقلة ولا يكون مسيطرا مجال الذي يعمل فيه من هنا يمكن القول إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي تلك المشروعات التي تتمتع ببعض الخصائص المميزة، كالقدرة السريعة على التغيير والابتكار والتطوير، وإيجاد فرص عمل للمورد البشري (محمود حسن جمعة، 2020 ص128)

2- خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة: تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص من بينها (سرحان سليمان، 2016، ص10)

- مالك المنشأة هو مديرها، إذ يتولى العمليات الفنية والإدارية، وهذه الصفة غالبية على هذه المشروعات كونها ذات طابع أسري في غالب الأحيان.
- انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء المشروعات الصغيرة وذلك في ظل تدني حجم المدخرات لهؤلاء المستثمرين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- الاعتماد على الموارد المحلية الأولية، مما يساهم في خفض الكلفة الانتاجية وبالتالي يؤدي إلى انخفاض مستويات رأس المال / العمل.
- ملائمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس المال وملاءمته لأصحاب هذه المشروعات، حيث أن تدني رأس المال يزيد من إقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المشروعات نظرا لانخفاض تكلفتها مقارنة مع المشروعات الكبيرة.
- تدني قدراتها الذاتية على التطور والتوسع نظرا لإهمال جوانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميتها وضرورتها
- الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار على اعتبار أنها مصدرا جيدا للادخارات الخاصة وتعبئة رؤوس الأموال
- المرونة والمقدرة على الانتشار نظرا لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف من جانب مما يؤدي إلى تحقيق التوازن في العملية التنموية.
- صناعات مكملية للصناعات الكبيرة وكذلك مغذية لها.
- صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية، نظرا لارتفاع كلفة هذه العمليات، وعدم قدرتها على تحمل مثل هذه التكاليف.
- الافتقار إلى هيكل إداري، كونها تدار من قبل شخص واحد مسؤول إداريا وماليا وفنيا
- تكلفة خلق فرص الأعمال فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة.

3- أهداف المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يهدف إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها (معمري نارجس ايت عكاش، 2011، ص 315)

- ✓ ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.
- ✓ إستحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل؛
- ✓ إعادة إدماج المسرحيين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخصوصية وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة؛
- ✓ إستعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي وقد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الانجاز والأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي والاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة.
- ✓ يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتنمية الثروة المحلية، وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق.
- ✓ يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات.
- ✓ تمكين فئات عديدة من المجتمع التي تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.
- ✓ تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها، كما تشكل مصدراً إضافياً لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة.
- ✓ تشكل إحدى وسائل الاندماج للقطاع غير المنظم والعائلي.

4- مجالات المشروعات الصغيرة:

تعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى أنواع مختلفة من الأنشطة الاقتصادية، وهناك مجموعة من المجالات التى تنشط فيها هذه المشروعات ، منها : (الصادق أحمد عبد القادر رهباني، ص28، 29)

أ- مجال التجارة: تنشط معظم المشروعات الصغيرة فى هذا المجال، ولعل ذلك كونها لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، و لا تعتمد على إمكانيات بشرية عالية المهارة، كما أنها لا تتطلب تكنولوجيا عالية، ويقصد بمجال التجارة تلك الأنشطة التى تتم من خلال عمليات الشراء والبيع من أجل الربح، وتتم عن طريق محلات بيع الملابس، أو المواد الغذائية، أو المواد الطبية، أو الكتب والمواد الدراسية، أو المطاعم، أو سوق المواشي، أو مكاتب العقارات أو نحوها، وهى إما تجارة بالجملة ما تجارة التجزئة، وتعتبر تجارة التجزئة الأوسع انتشارا وهى المحرك الأساسي للنشاط التجارى فى أى بلد.

ب- مجال الخدمات : وهذا المجال له أنواع كثيرة منها البنوك والفنادق والتأمينات والمستوصفات والاتصالات والنقل والكهرباء ومنها المنتزهات والمؤسسات التعليمية ومراكز التدريب ومكاتب الاستشارات والمحاماة وخدمات السياحة والمقاولات وكذلك محلات الحلاقة ومحلات التصوير والتسجيل وغيرها.

ج- مجال الإنتاج: يحتاج هذا المجال إلى رؤوس أموال كبيرة نسبياً، لتوفير الآلات وتجهيز الخطوط الإنتاجية، ويتطلب أيدٍ عاملة تتمتع بمهارات وخبرات معينة، كما أن هذا المجال يعتمد على تقنيات خاصة تختلف باختلاف طبيعة المنتجات التى يتم إنتاجها، ويرجع تضائل الاستثمار فى هذا المجال (التصنيع) فى الدول النامية يرجع إلى أسباب أهمها حاجته إلى رؤوس أموال كبيرة لتوفير الآلات والمعدات اللازمة ، وحاجته إلى أيدٍ عاملة ذات مهارات خاصة يصعب توفيرها مقابل أجور عالية وتدريبات مكلفة.

(5)- مصادر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تشير التقديرات الدولية إلى أن حوالي 70 في المائة من المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى الأسواق الناشئة لا تستطيع النفاذ إلى التمويل لاسيما فى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. فى هذا الإطار، تقدر الفجوة التمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العاملة فى القطاع فى (الرسمي فى البلدان النامية بنحو 2.5 تريليون دولار أمريكي) حيث تقدر مستويات الطلب على التمويل من قبل هذه المشروعات بنحو 9.8 تريليون دولار، فيما تمثل مستويات المعروض من التمويل الحالية 7.3 تريليون دولار أي أن الفجوة الحالية تمثل 4.1 ضعف مستويات التمويل الحالي فيما ترتفع الفجوة إلى نحو 1.8

تريليون دولار إذا ما تم الأخذ في الاعتبار لاحتياجات التمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في القطاع غير الرسمي في البلدان النامية.

وتتعدد الجهات التي تقدم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. وتعتمد هذه الدول في تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على مصادر داخلية وخارجية. على مستوى المصادر الداخلية، (هبة عبد المنعم، مرجع سابق، ص18)

وتتمثل عموماً مصادر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يلي :

(20) www.machro3.org/2017/08/project-finance.html نوفمبر 2020 في

2:32

• **التمويل الداخلي** : يعتبر التمويل الداخلي المقدم من جانب المالك هو مصدر التمويل الأول . فقد يمول المالك مشروعه من خلال مدخراته الشخصية، أو من خلال بيع بعض من ممتلكاته من الأراضي وغيرها . أيضاً عندما تبدأ الشركة بتحقيق الأرباح، يعتبر استخدام الأرباح المحتجزة نوع من أنواع التمويل الداخلي، أي زيادة رأس المال بدون أي تدفقات نقدية خارجية.

• **الأسرة والأصدقاء** : عندما لا يستطيع صاحب المشروع تدبير التمويل اللازم بمفرده، فيلجأ إلى أفراد أسرته لإقناعهم بالدخول معهم بصفتهم شركاء، أو متضامنون لتكوين المشروع من الأهل في والأصدقاء حيث يعد مصدراً أساسياً للتمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة... ، بجانب مشاركة أو تكوين شراكة مساهمة عامة محدودة (الصادق أحمد عبد القادرهباني، ص، ص، 28، 29)

حيث يمكن للمؤسس أن يطلب الدعم المادي من أحد أفراد العائلة كالوالدين، أو الأشقاء، أو من الأصدقاء . وقد يكون التمويل في هذه الحالة على شكل تمويل بالملكية، وذلك عندما يطلب الممول أن يصبح شريكاً بمقدار مساهمته، وفي حالات أخرى، يكون التمويل على شكل قروض غير مقرونة بضمانات . من المهم التنويه إلى ضرورة توثيق القرض مهما كانت قرابة الشخص؛ لتجنب حدوث أية خلافات محتملة

• **رأس المال المخاطر** :

يشير رأس المال المخاطر/المغامر إلى التمويل عن طريق شركات أو أفراد ذات رؤوس أموال يتم استثمارها في مشاريع صغيرة وتتسم بالمخاطرة العالية، على أن تكون مقابل حصة من ملكية الشركة . لذلك فإنها تقدم التمويل عن طريق المشاركة، حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع بجزء

من رأس المال يتراوح عادة ما بين 10% إلى 30% دون ضمان العائد ولا مبلغه، وبالتالي فهو يخاطر بأمواله ولا يضمن عوائده.

• المستثمرون الخيرون:

يهدف المستثمرون الخيرون/الممولون إلى الاستثمار في الشركات في مراحلها المبكرة مقابل ملكية في حقوق المشروع، وهم مصدر مهم لرأس المال في الشركات الصغيرة والمتوسطة. لا ينتمي المستثمرون الخيرون إلى جمعيات أو شركات معينة بسبب طبيعتهم المرنة وغير، وهم غالبًا يستثمرون من أجل المشاركة والاهتمام بتطوير الأعمال التجارية وليس فقط لتحقيق العوائد المالية. و على خلاف المستثمرون من أصحاب رأس المال المغامر فإن المستثمرين الخيرون يركزون على دعم المشاريع الصغيرة في مراحلها المبكرة وهم يتوقعون عوائد استثمارية أقل. وكلاهما- المستثمر الخير/الممول، وصاحب رأس المال المخاطر -يطلبان خطة عمل مكتوبة كتابة جيدة، مع إجراء دراسة للمشروع المستهدف ويتوقعان التوضيح والتمسك باستراتيجيات البيع. في عام ، ندعوك لقراءة هذا الموضوع-www.machro3.org/2017/08/project-finance.html

• الاقتراض من البنوك والمؤسسات

تقوم هذه البنوك بقبول ودائع تحت الطلب من العملاء، ودفعها عند طلبها، حيث يمكن سحب هذه الودائع من قبل المودعين عن طريق كتابة الشيكات وتقبل الشيكات في معظم الدول كوسيط للتبادل في إتمام العمليات التجارية والمالية وتشكل التسهيلات الائتمانية التي يمكن أن يحصل عليها المشروع من البنوك التجارية والمؤسسات المصرفية مصدرا من مصادر التمويل، حيث يمكن لصاحب المشروع الصغير الحصول على إئتمان مصرفي قصير الأجل أو طويل الأجل(الصادق، مرجع سابق، ص،ص، 28،29)

وتستطيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من حلول التمويل الإسلامي التي قد تتخذ أشكالاً وصيغ مختلفة حسب حاجة المشروع كالمrabحة- تمويل شراء سلع ومنتجات لمشروعك-، أو المشاركة- شراكة بين الطرفين في المخاطر والربح والخسارة-، أو تمويل الاستصناع أو التمويل قصير الأجل اللازم لرأس المال العامل. كذلك هناك القرض الحسن الذي يعتمد على فكرة رد القرض بمثله إلى المقرض بدون زيادة في رأس المال، وبدون وجود عائد وللابتعاد عن الشبهات ينبغي أن يكون بدون علاقة مباشرة/غير مباشرة مع البنك. وتجدر الإشارة أن هذا النوع الأخير من التمويل مناسب للمنشآت في مرحلة التأسيس ؛ لقلة تكلفته وسهولة

شروطه، مقارنة بأنواع التمويل الأخرى .و يمكن تصنيف التمويل حسب المدة الزمنية إلى ثلاثة أنواع ([/www.machro3.org/2017/08/project-finance.html](http://www.machro3.org/2017/08/project-finance.html)) :

-**تمويل قصير الأجل** :مدته لا تتجاوز السنة، ويستخدم في تمويل احتياجات المنشأة من المواد والإنتاج.

-**تمويل متوسط الأجل** :وتتراوح مدته من سنتين إلى خمس سنوات-

-**تمويل طويل الأجل** :ومدته تزيد عن 5-7 سنوات وليس له حد أقصى، حيث يمكن أن يصل إلى 20 سنة وأكثر .ويستخدم في تمويل مشتريات الأصول الثابتة من معدات أو مباني .بالرغم من تعدد خيارات التمويل لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تواجه صعوبات في الحصول على تمويل من البنوك التجارية؛ بسبب حجمها- نقص الضمانات-، وبسبب حداثة- نقص السجل الائتماني .-ولذلك نجد أن الجهات الممولة تتجنب التعرض إلى المخاطر المرتبطة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتميل إلى التحيز إلى دعم المشاريع الكبيرة.

. [/www.machro3.org/2017/08/project-finance.html](http://www.machro3.org/2017/08/project-finance.html)

• التمويل الجماعي :

وهو شكل من أشكال التمويل يعتمد على ترويج فكرة المشروع من خلال مواقع إلكترونية متخصصة بالتمويل الجماعي لفترة زمنية معينة .وعندما تحوز الفكرة على إعجاب المستثمرين يساهمون بالاستثمار فيها أو تمويلها أو حتى التبرع لها حسب سياسة الموقع؛ فيحصل صاحب المشروع على المبلغ المطلوب أو جزء منه.... .

(6)-المشكلات التمويلية والادارية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

قد يواجه أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة مجموعة من التحديات التي تعرقل سير المشروع، من بينها العراقيل التمويلية والإدارية ، حيث تعد مشكلة التمويل من أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث لا تكفي مواردها الذاتية للوفاء بمتطلبات الإنشاء والتأسيس أو عمليات التشغيل الجارية والإحلال والتجديد .وتعتبر المؤسسات المالية- المتمثلة في البنوك التجارية والبنوك المتخصصة -هي المسار الطبيعي للحصول على وسائل التمويل، لأن هذه المؤسسات لا تتمتع بنفس قدرات المؤسسات الكبيرة على الوصول إلى أسواق رأس المال .وبالتالي يمكن أن تؤدي القروض البنكية التي لها أجل استحقاق أطول وقيود قليلة على أوجه استخداماتها، إلى تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستثمار الرأسمالي اللازم لانطلاق في النشاط .غير أن هذه المؤسسات تواجه غالبا صعوبة في الحصول على هذه الأنواع من القروض، بسبب عدم تماثل المعلومات وعدم توفر الأصول الكافية التي يمكن

استخدامها كضمانات، وتشير دراسة أجراها البنك الدولي على عينة تضم 71 بلداً، إلى أن استخدام المؤسسات الكبيرة للقروض المصرفية الطويلة الأجل في تمويل الاستثمار، يزيد بنسبة % 150 عن المؤسسات الصغيرة الناشئة (فارس طارق 2017 ، 2018، ص، 45)

إن توافر القدرة الإدارية هي حجر الأساس في نجاح أي مؤسسة، كما أن غيابها يسبب فشل المؤسسة. ومن هنا نجد أن المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي ما تعنيه من قصور شديد في الخبرات الإدارية والتنظيمية، حيث أنه في اغلب الأحيان يسود هذه المؤسسات الإدارة العائلية أو الإدارة الفردية، وهي نمط مختلف من أنماط الإدارة لا يعتمد الأساليب العلمية الحديثة، وإنما يقوم على مزيج من التقاليد والاجتهادات. الشخصية كما يسود هذه المؤسسات نمط المدير الملك غير المحترف الذي لم يتدرب على مهنة الإدارة، ويتولى الإدارة باعتبار ه مالك المؤسسة، وقد يتصف أيضاً بانخفاض المستوى التعليمي والتدريبي، فينتج عن ذلك بعض الممارسات الإدارية الخاطئة، مثل عدم التخطيط والنظرة العاجلة في تصريف الأمور، وضعف الثقة في الآخرين وفي هذا الصدد بينت دراسة أن ضعف القدرات الإدارية تمثل ما نسبته % 92 من أسباب فشل المؤسسات الصغيرة الناشئة في الولايات المتحدة الأمريكية. (نفس المرجع، ص 48).

7- دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

إن تفعيل الاقتصاد لأي مجتمع ، يتطلب إيجاد استثمارات تدفع عجلة الانتاج والتنمية، وتعمل على نهوض المجتمع في شتى المجالات، إذ برزت أهمية ذلك بعد التحولات المختلفة التي شهدتها كافة المستويات الاقتصادية و الاجتماعية، والتي تمثل تحديات خطيرة على التنمية، التي هي الهدف الأساسي الذي يسعى إلى تحقيقها أي مجتمع، خاصة في عصر العولمة وماتبه من آثار عرقلت مسيرة التنمية الشاملة لهذه المجتمعات ولتحقيق التنمية المنشودة، لابد من المشاركة العلمية لدراسة المجتمعات لتحديد أهداف التنمية وبرامجها ومشروعاتها(منال محمد عباس، مرجع سابق، ص، 284)

وتحتل قضية المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبرى لدى صناع القرار الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لما لهذه المشروعات من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .وتتجسد أهميتها بدرجة أساسية، في قدرتها على توليد الوظائف بمعدلات كبيرة وتكلفة رأسمالية قليلة، وبالتالي المساهمة في معالجة مشكلة البطالة التي تعانيها غالبية الدول المتخلفة خاصة عند الشباب .وتتمتع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بروابط خلفية وأمامية قوية مع المشروعات الكبيرة ، وتساهم في زيادة الدخل وتنويعه ، وزيادة ٨ القيمة

المضافة المحلية ،كما أنها تمتاز بكفاءة استخدام رأس المال نظرا لارتباطها المباشر لملكية المشروع ، وحرص المالك على نجاح مشروعه وإدارته بالطريقة المثلى .وبالرغم من أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحظى باهتمام ورعاية الدول المتقدمة والنامية، فإن منطلق الاهتمام وسببه يختلفان في الدول المتقدمة عنهما في الدول النامية ؛ فالدول المتقدمة أدركت أهمية هذه المشروعات لما لها من دور في تغذية المشروعات الكبرى بالمنتجات الوسيطة ... (محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، ص7)

ومنه فالاهتمام بهذا النوع من الاستثمار يشكل الوجه الصحيح للنمو الاقتصادي والاجتماعي، ففي الدول المتقدمة تنتج هذه الاستثمارات ما بين 60% إلى 80 % من القيمة الاجمالية ، وتوظف ما بين 70% إلى 80% من الأيدي العاملة ، ومن هنا ترجع أهميتها نظرا لاعتمادها استراتيجيات التنمية المتتالية في المؤسسات الكبرى ، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المشاريع والمناطق الاستثمارات (محمد عباس، مرجع سابق، ص 289)

ويتجلى الدور التنموي والاجتماعي لهذه المشروعات في دعم نسيج العلاقات الاجتماعية، ومنع تحلله من خلال إضفاء وظائف اقتصادية جديدة في إطار نشر وتطوير المشروعات والصناعات التقليدية المناسبة في كل مجتمع محلي، والتخفيف من حدة البطالة، وبالتالي دعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي للمجتمع من خلال إعطاء أولوية الاهتمام بالشرائح الاجتماعية الأكثر حاجة أو الأشد الحرفية الصغيرة (محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي ، مرجع سابق ، ص7)

فالاستثمار في المشاريع الصغيرة له تأثير كبير في طريقة حياة المجتمعات، حيث تؤثر تأثيرا مباشرا في حياتهم اليومية، فهي تحسن من الظروف المعيشية لهم، من خلال رفع الدخل الفردي وتقلل معدل الأوقات الاجتماعية المنتشرة فيها مثل البطالة وتوفير فرص عمل محفزة ، والمحافظة على استمرار الصناعات والمهن التقليدية من خلال إنشاء مؤسسات عائلية حرفية متخصصة تنشئ أجيالا من الشباب، يملكون زمام المبادرة وينظرون إلى المستقبل نظرة تفاؤل، وتحقق الترابط بين أفراد المجتمع من خلال العلاقات التي تنشأ بين العاملين فيها، وتنشر في المجتمع التفكير المنظم الذي يؤثر بشكل ما في تصرفات أفرادهم كما أنها تسهم في التخفيف من حدة المشاعر السلبية وخاصة بين أفراد المجتمع الفقراء وإتاحة الفرص للفئات المحرومة بالمجتمع بالمشاركة والقيام بدور ايجابي في القرارات المؤثرة ، لأنها تنطلق من احتياجاتهم وتعبير عن إرادتهم في تغيير أحوالهم من خلال مجهوداتهم، لتؤدي إلى نوع من تماسك المجتمع وتزيد من جوانب التعاون بينه وبين الحكومة ، اكتشاف قيادات محلية جديدة من خلال المواقف التي تأتي بها هذه البرامج والأنشطة .(منال محمد عباس، مرجع سابق ص،ص288،289) ومنه يعتبر

قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيسي في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في أي بلد . كما له دور نشط في خلق اقتصاد جديد وأكثر صحة من خلال زيادة حالة السوق التنافسية مما يرضي احتياجات المستهلكين ، وبالتالي فهو يساعد في زيادة الناتج المحلي الاجمالي والصادرات و الاستثمارات الوطنية ، وعلاوة على ذلك فإن المشروعات الكبيرة لا تتمتع بنفس المرونة التي تتمتع بها المشروعات الصغيرة و المتوسطة...(جمانة بشير أبو رمان، 2018، ص522)